

## عمليات تحسسية تتعلق بالدروس الخصوصية

أخذت ظاهرة الدروس الخصوصية في الانتشار على نحو يدعو للقلق، حيث أنها لم تعد تعني تلاميذ أقسام الامتحانات فحسب، بل كل الأطوار التعليمية. كما أنها أضحت تُلقى في المآرب والمرافق غير اللائقة التي لا يتوفر الكثير منها على أدنى شروط النظافة والسلامة.

إن الاستجابة لطلب ملح من التلاميذ الذين يواجهون صعوبات في استيعاب بعض المفاهيم المقررة هي عمل حميد، حتى أن وزارة التربية الوطنية نفسها توفر لهذا الغرض الإطار الملائم من خلال حصص الدعم والمعالجة البيداغوجية، إنّما محل الشجب هو حمل التلاميذ على التسجيل في الدروس الخصوصية التي لا تستجيب للضوابط التنظيمية المعمول بها، مع ما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية، منها:

### **1. بالنسبة إلى التلميذ:**

- تجعل الدروس الخصوصية من التلميذ فردا متكلا، لا يعتمد على نفسه بل ينتظر ما سيتلقاه من المدرسين الخصوصيين لحل المسائل والفروض المنزلية حتى أنها تقتل فيه روح المبادرة والإبداع،
- تثقل كاهله وتحرمه من حاجته إلى الراحة والترويح عن النفس الذي يلعب دورا مهما في نموه المتوازن،
- تفسد انضباطه في المدرسة وتدفعه إلى الفوضى التي تصبح استجابة طبيعية لحاجة كامنة في نفسه بعد أن حُرم من الراحة والترويح عن النفس،
- تجعله خازنا لمعلومات لم يفهمها ولم يستوعبها بل حفظها ليُمتحن فيها حيث تهدف الدروس الخصوصية إلى تدريبيه على كم كبير من الأسئلة التي يتكرر الامتحان فيها،
- تضعف قدرته على التكيف الاجتماعي والتفاعل مع المعلم أثناء التدريس، ما يؤدي إلى فقدان ثقته في المدرسة بصفقتها مؤسسة لها أهداف تربوية واجتماعية.

### **2. بالنسبة إلى المدرّس:**

تفقد هيبته ووقاره بتنقله من منزل إلى منزل أو من مجموعة تلاميذ إلى أخرى وإلى ساعات متأخرة من الليل وبالتالي لن يكون قادرا، في اليوم الموالي، على التدريس بالكفاءة المطلوبة في المؤسسة المدرسية.

### **3. بالنسبة إلى المؤسسة التعليمية:**

إن الدروس الخصوصية تمس بمصداقية المؤسسة التعليمية باعتبارها الفضاء الذي يتلقى فيه التلميذ ليس المعارف فقط، إنّما الأخلاق والقيم الاجتماعية أيضا فهي تعدّه للحياة بشكل كامل.

#### 4. بالنسبة إلى الأسر:

ترهق الدروس الخصوصية الأسرة بأعباء ومصاريف إضافية حتى أصبحت تكلفتها هاجسا يؤرق أفراد الأسرة مع بدء العام الدراسي، وهذا ما يتنافى مع مبدأ مجانية التعليم المكرس في الدستور، خاصة إذا تعلق الأمر بتلاميذ الأسر المعوزة الذين لا يمكنهم دفع تكلفة هذه الدروس.

وعليه، وحرصا على مصداقية المنظومة التربوية وحفاظا على أخلاقيات مهنة التعليم وتكريسا لمبدأي مجانية التعليم وتكافؤ الفرص، ينبغي اتخاذ جملة من الإجراءات، منها:

#### أولاً: في الجانب التحسيسي

- يقوم مديرو التربية، فور استلامهم المنشور، باستدعاء المفتشين ورؤساء المؤسسات التعليمية لتدارسه وإسداء التعليمات اللازمة لهم حتى يسهر الجميع على تبليغ فحواه للفاعلين المعنيين بالمسألة، حيث يعمل المفتشون على تحسيس المدرسين الذين يقومون بدورهم بتحسيس التلاميذ، فيما يقوم المديرون بتوعية أولياء أمور التلاميذ،

- عقد ندوات بالمؤسسات التعليمية لإرشاد التلاميذ عن كيفية الاعتماد على النفس وطرق المذاكرة الصحيحة وكيفية تنظيم الوقت وتلقينهم حب التحصيل والمذاكرة والتفوق والاطلاع المستمر من أجل العلم وليس من أجل الامتحان فقط،

- حث الأولياء على رفض الدروس الجماعية التي تلقى في الفضاءات غير اللائقة حفاظا على سلامة وأمن أطفالهم.

#### ثانياً: في الجانب التنظيمي

فتح أبواب المؤسسات التربوية العمومية بعد الدوام الرسمي، في إطار دروس الدعم أو الحصص المحروسة أو حصص المذاكرة وغيرها من الترتيبات طبقا للتعليمات الواردة في هذا الشأن والخاصة باستغلال أمسية الثلاثاء والعطل الأسبوعية والأسبوع الأول من كل عطلة مدرسية رسمية.

#### ثالثاً: في الجانب التربوي والبيداغوجي

- تشجيع التلاميذ المنفوقين دراسيا، خاصة الذين يبذلون جهودا فردية متميزة في عملية التحصيل،  
- تحفيز التلاميذ على المراجعة ضمن أفواج محدودة العدد، خاصة بالنسبة للتلاميذ المقبلين على الامتحانات الرسمية،

- حث المدرسين على عدم الإسراع في تقديم الدروس مع مراعاة الفوارق الفردية واختلاف قدرات التلاميذ الاستيعابية،

- توجيه المدرسين إلى الالتزام بمنهجية مناسبة تسمح لجميع التلاميذ بالمشاركة وإثارة الأسئلة التي تراود أذهانهم؛ فإن التزم المدرس بتقديم الدرس بطريقة سليمة يكون التلميذ في غنى عن الدروس الخصوصية،

- متابعة المفتشين والمديرين لسير العملية التعليمية بتفقد المدرسين في عملهم والإشراف على حصص الدعم المنظمة لفائدة التلاميذ.

## رابعاً: في الجانب الإجرائي

- التذكير بعدم القيام بأي نشاط بمقابل مالي داخل حرم المؤسسة،

- دعوة المدرّسين إلى عدم ممارسة أي نوع من أنواع الضغوط على التلاميذ لحملهم على اللجوء القسري إلى الدروس الخصوصية. وعلى المسؤولين الإداريين والمفتشين أن يكونوا قدوة للمدرّسين وهكذا يمنعون من تقديم الدروس الخصوصية. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية تفضل ألا تُضطرّ لاتخاذ إجراءات عقابية ردعية إزاء المخالفين للسلوكيات المنشودة والمنوه بها في هذا الشأن.

وفي هذا السياق، تذكّر وزارة التربية الوطنية أن منح الدروس الخصوصية طريقة للكسب غير مرخص به كونه يمثل جمعا بين وظيفتين يمنع القانون عندما يتعلق الأمر بممارستها في محلات عشوائية وفضاءات غير مناسبة كالمستودعات وغيرها.

وعليه، فإن السيدات والسادة مديري التربية مدعوون للسهر على تطبيق كل هذه العمليات التحسيسية المفيدة لمواجهة هذه الظاهرة التي أصبح يستنكر لها ليس الأولياء فحسب، بل حتى المدرّسين الذين يلتزمون بأخلاقيات المهنة ويؤمنون بنبل مهنة التدريس.

وفي الأخير، تدعو وزارة التربية الوطنية كافة أعضاء الجماعة التربوية لمدها يد العون والمساهمة في عمليات التحسيس والتوعية في هذا المجال وفي مقدمتهم السيدات والسادة مفتشو ومديرو مؤسسات المراحل التعليمية الثلاث الذين ينبغي لهم مرافقة عمليات التحسيس والتوعية عن كثب في هذا الشأن، قصد توفير جوّ للتحصيل المدرسي ملؤه التعاون والتآزر، خدمة للمصلحة العليا للتلميذ.